الأمم المتحدة

A/C.4/54/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
5 June 2000
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد زاكيوس ..... (قبرص)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-27855 (A)
0027855

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/54/73 و Add.1 و A/54/181 و A/54/182 و A/54/183 و A/54/184 و A/54/185 و A/54/325)

١ - **السيد أوسي** (غانا): قال إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، (A/54/325) شأنه كشأن التقارير السابقة للجنة، يقدم معلومات عن محنة الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة نتيجة لسياسات الحكومة الإسرائيلية التي لا تتفق مع المعايير المقبولة دوليا في مجال حقوق الإنسان. وأعرب عن أسفه لأن التقرير لا يعكس آراء الحكومة الإسرائيلية. واستدرك قائلا إن المعلومات ليست أقل مصدوقية نظرا للتنوع الكبير لمصادر المعلومات المتاحة للجنة.

٢ - قال إن هذه القضية متصلة بالموضوع الطويل الأمد المتعلق بالتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط. وأكد مجددا تأييد بلده لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة. وأضاف قائلا إن انتصار السيد باراك في الانتخابات في إسرائيل فتح آفاقا جديدة للسلام في جميع أنحاء المنطقة. وأضاف قائلا إنه في حين أن بلده يشيد بالمبادرة الجسورة التي قام بها الزعيم الإسرائيلي بعد توليه مهام منصبه مباشرة لاستئناف الحوار مع الفلسطينيين فإن بلده يحث الجانبين على الاستمرار في مفاوضاتهما بشأن إقامة سلام دائم في المنطقة. ومضى يقول إن وفده يعتبر توصيات اللجنة وملاحظاتها الختامية، ولا سيما ما ورد منها في الفقرات ٢٥٨ و ٢٦٠ و ٢٦٤، إيجابية للغاية.

٣ - أردف قائلا إن إعادة تأكيد اللجنة الخاصة للتوصية التي اتخذتها في عام ١٩٩٨ بأن يتخذ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتشاور مع الأمين العام، ما يلزم من تدابير، لإنشاء نظام اتصال مستمر لتحسين ظروف الشعب في الأراضي المحتلة، مهمة نظرا للحاجة إلى تخفيف التوتر في المنطقة، وتهيئة مناخ موات لإجراء حوار بناء. واستطرد قائلا إن على المجتمع الدولي واجبا في هذا الصدد في دعم مساعي مفوض الأمم المتحدة السامي الرامية إلى إدامة عملية الحوار مع السلطات الإسرائيلية.

٤ - **السيد وهبه** (الجمهورية العربية السورية): أشاد بمحتويات تقرير اللجنة الخاصة (A/54/325)، التي تتضمن معلومات موضوعية غير منحازة يعول عليها. وأضاف قائلا إن التقرير يؤكد أن أنشطة اللجنة الخاصة لم تفقد أي شيء من ملاءمتها. واسترسل قائلا إنه علاوة على ذلك فإن أهميتها تزداد بلا شك في الظروف الراهنة. وأردف قائلا إن أي محاولة لإضعاف دورها يجب أن تؤول على أنها محاولة لجعل إسرائيل، التي ما زالت ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بمنأى عن انتقاد المجتمع الدولي اليقظ. ومضى يقول إنه على الرغم من قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ فإن إسرائيل ما زالت ترفض التعاون مع اللجنة الخاصة. وإن هذا ليس بمستغرب على الاطلاق نظرا لأن اللجنة الخاصة تزود المجتمع الدولي بمعلومات صحيحة عن الحالة في الأراضي المحتلة، التي يكتنفها الرعب ونزوح السكان وإنشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

٥ - أضاف قائلا إن إسرائيل تسن قوانين وتتخذ تدابير عملية لازمة لضمان ضم وتهويد الأراضي المحتلة باستيطانها من جانب أناس من عدد من بلدان العالم. واسترسل قائلا إنه على الرغم من رأي المجتمع الدولي فإن إسرائيل ما زالت مستمرة في تهويد الجولان وتدمير المدن وإتلاف المحاصيل الزراعية وطرد السوريين من ديارهم. واستطرد قائلا إن من حق جميع النازحين، الذين يصل عددهم الآن إلى ١٣٠ ٠٠٠ شخص، العودة إلى ديارهم دون إعاقة. وأردف قائلا إنه منذ استيلاء إسرائيل على الجولان في عام ١٩٦٧ دمر ٢٤٤ مركزا سكنيا، وما زال بناء المستوطنات، التي بلغ عددها الآن ٤٠ مستوطنة، مستمرا كما كان من قبل. وعلى الرغم من القرارات والمقررات التي أعلنت مبدأ ''الأرض مقابل السلام'' فإن إسرائيل تحتفظ بما نسبته ٩٦ في المائة من أراضي الجولان. واستطرد قائلا إنه من الأمثلة التي تبين سياسة إسرائيل العدوانية في الأراضي المحتلة حالة خمس قرى سورية سكانها محرومون من الوصول إلى المياه نتيجة لبناء المستوطنات. وأردف قائلا إنه من الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية ترفض عموما إصدار تراخيص للسكان المحليين لحفر آبار جديدة. وتفرض على السكان العرب ضرائب مُعَجِّزة، وتقوم القوات المسلحة الإسرائيلية عمدا بإتلاف البيئة.

٦ - أضاف قائلا إن الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان مستمرة في شكل تعذيب وإغلاق أبواب الأراضي المحتلة والاعتقال التعسفي للمدنيين في السجون والإصلاحيات، والقبض على العرب دون وجه حق وقتلهم. ويحدث نفس الشيء أيضا في الأراضي المحتلة الأخرى مثلا في الأراضي الفلسطينية حيث تواصل إسرائيل تنفيذ سياستها ضد الشعب الفلسطيني وحقه المعترف به في إنشاء دولته الخاصة. وإسرائيل تريد سلام يتفق مع مطامعها السياسية الأنانية. وتحت ستار الخطب الرنانة التي تتحدث عن إقرار السلم تواصل إسرائيل انتهاكاتها الجسيمة لقرارات المجتمع الدولي باستكمال بناء المستوطنات الجديدة في الجولان. واستطرد قائلا إن الجولان جزء لا ينفصل عن الجمهورية العربية السورية ويجب أن يعاد إلى شعبها. وقد دعا الاتحاد الأوروبي إسرائيل في إعلان صدر في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى وقف ممارسة بناء المستوطنات في الجولان. واسترسل قائلا إن استمرار تلك السياسة يلقي ظلالا من الشك على رغبة إسرائيل في إقامة سلام حقيقي. وأردف قائلا إنه كما ذكر ممثلو الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا فإن إقامة المستوطنات تتنافى مع القانون الدولي وتقضي على عملية السلام. واستطرد قائلا إنه من الواضح أن تلك الممارسة لا تمت بصلة إلى ثقافة السلم التي تحدث عنها وزير خارجية إسرائيل في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة.

٧ - مضى يقول إن إسرائيل تواصل أيضا أعمالها غير المشروعة في جنوب لبنان.حيث حدثت أيضا انتهاكات بالجملة لحقوق السكان العرب. ومن حق المجتمع الدولي أن يتساءل عما إذا كانت الهجمات وعمليات القتل والقمع التي يتعرض لها السكان المحليون عوامل مواتية لعملية إقرار السلم.

٨ - أضاف قائلا إن بلده عازم تماما على مواصلة بذل جهوده لتحقيق سلام حقيقي وعادل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ ''الأرض مقابل السلام''. وإن بلده يدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لإرغامها على العودة إلى إجراء مفاوضات حقيقية، والإقلاع عن السياسة التي تنتهجها في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين. وأردف قائلا إنه يجب على إسرائيل أن تؤكد إعلاناتها المتعلقة بالتزامها بالسلم السحب التام لقواتها من جميع الأراضي العربية، وأن هذا سيعد تعبيرا حقيقيا عن حسن النية.

٩ - **السيد نجم** (لبنان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يقدم صورة وافية للأنشطة الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وإن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية منذ عام ١٩٦٧ وكذلك احتلالها لجنوب لبنان ووادي البقاع منذ عام ١٩٧٨ كان مصحوبا بانتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب. وتضمنت تلك الانتهاكات مصادرة الممتلكات واعتقال المدنيين بصورة غير مشروعة وتعذيبهم وعمليات طرد ونسف بيوت المشتركين في المقاومة، وإغلاق المدارس والجامعات، ووضع متاريس في الطرق، ومواصلة سياسة الضم، والتوسع في إنشاء مستوطنات. وإن مصادرة الأراضي وممارسة العقاب الجماعي ما زالا مستمرين وكذلك ممارسة إعطاء المستوطنين تراخيص لبناء منازلهم على الأراضي المصادرة، مع نسف المنازل بحجة أنها بنيت دون التراخيص اللازمة.

١٠ - استطرد قائلا إنه يعيش حاليا في الجولان السوري ٢٠ ٠٠٠ شخص في حين كان يعيش فيه في الماضي وقت الاحتلال في عام ١٩٦٧، ١١٠ ٠٠٠ شخص في ٢٤٤ مستوطنة. وقد لاحظت اللجنة الخاصة التدابير التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال ضد السكان العرب: ضرائب باهظة، وانتهاك حرمة المساكن، ومصادرة الممتلكات في حالة عدم دفع الضرائب وحظر نزول الآبار على السكان العرب في الجولان، والاستيلاء على مصادر المياه، والقيام بمحاولات للقضاء على الهوية السورية لسكان الجولان، والتهويد القسري عن طريق إدخال المناهج الإسرائيلية في المدارس وتقييد الوصول إلى وسائط الاتصال الجماهيري السورية. وأضاف قائلا إن إسرائيل تنتهك أيضا في الجزء الغربي من وادي البقاع أحكام اتفاقيات جنيف وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ الذي يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية فورا ودون شرط من لبنان.

١١ - استطرد قائلا إن الطائرات العسكرية الإسرائيلية قامت خلال الشهر الماضي بما يربو على ٣٠٠ طلعة فوق جنوب لبنان والجزء الغربي من وادي البقاع. وأردف قائلا إن المناطق المحررة في الجنوب تتعرض باستمرار لقذائف مدافع الهاون، التي أدت إلى مقتل ١٣٩ شخصا وإصابة ١١٠ بجراح. ونتيجة للقصف البري والبحري تدمر ٢٨ منزلا وأصيب ٨٣ بيتا بأضرار وكذلك ٦٠ مدرسة و ٥٤ مسجدا، وهذا يثبت مرة أخرى أن إسرائيل مستمرة في انتهاج سياسة القمع القاسي والاستهزاء بأبسط قواعد القانون الدولي. وأضاف قائلا إنه من المهم أن يلاحظ في هذا الصدد أن القوات الإسرائيلية تستخدم ضد سكان الجنوب اللبناني عدة أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي. وإلى جانب تلك الأعمال العدوانية تقوم إسرائيل بالاستيلاء على المناطق الساحلية وتحظر على الصيادين ممارسة أعمالهم وكسب رزقهم.

١٢ - أردف قائلا إن المرء يتساءل في ضوء هذه الحقائق عما إذا كانت إسرائيل قد أمنت حدودها فعلا. إنه يجب على إسرائيل أن تنسحب دون أي شرط من جنوب لبنان، حسبما ينص قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) حرفيا، وليس كما يفسره المحتلون الإسرائيليون. وتساءل في هذا الصدد إلى متى سيستهزئ المحتلون الإسرائيليون بالقانون الدولي وسيتجاهلون إرادة المجتمع الدولي وسيرفضون قراراته.

١٣ - **السيد شافعي سامي** (بنغلاديش): قال إن تقرير اللجنة الخاصة شامل ومفعم بالمعلومات. ولاحظ أن إسرائيل تواصل انتهاج سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وعمليات إغلاق الحدود وعمليات القبض والاعتقال والتعذيب والحرمان من الحق في الانتصاف القانوني في

الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. واستطرد قائلا إن هذه السياسة تنتهك بصورة منتظمة قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة السلم على أساس مبدأ ''الأرض مقابل السلام''، التي وقعتها فلسطين وإسرائيل في أوسلو. وأردف قائلا إن بناء المستوطنات في جبل أبو غنيم وغيره من الأراضي المحتلة أمر غير مستصوب، ويدعو إلى الشك في إخلاص إسرائيل والتزامها بعملية السلام.

١٤ - مضى يقول إن الاحتلال الأجنبي يشكل بحد ذاته انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. وإن استمرار الاحتلال لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. وخلال الفترة قيد الاستعراض استمرت إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان بصورة منتظمة في الأراضي المحتلة وفي انتهاج سياسة استعمال القوة لقمع مقاومة الاحتلال. وعلاوة على ذلك قوبلت الأعمال التي قام بها أفراد بانتقام جماعي شفع بحملة جيدة التخطيط لتحطيم معنويات سكان الأراضي المحتلة، ولا سيما الفلسطينيون، بهدف إدامة الاحتلال غير المشروع بذرائع مختلفة.

١٥ - استطرد قائلا إن إسرائيل قد استمرت في اتباع سياسة الحصار الاقتصادي والمعاقبة الجماعية. فكثيرا ما تقوم إسرائيل بإغلاق حدود الأراضي الفلسطينية تماما، وبذلك تعوق حركة الأشخاص والبضائع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن منطقة الحكم الذاتي وإسرائيل. وبموجب الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة الذي وقع في عام ١٩٩٥ تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة. بيد أن إسرائيل لا تتقيد بأحكام ذلك الاتفاق وتعرقل تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة وغيرها من القطاعات بهدف تقويض اقتصاد الأراضي المحتلة، بما في ذلك منطقة الحكم الذاتي.

١٦ - مضى يقول إن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يمثل على الدوام مصدر توتر. وإنه يتضح من تقرير اللجنة الخاصة أن ١٩٤ مستوطنة إسرائيلية قد أنشئت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهما ارتفع عدد المستوطنين من ٤٠٠ ١١٦ في عام ١٩٩٣ إلى ٠٠٠ ١٧٥ في عام ١٩٩٨. وإنه من المؤسف أنه بدلا من تجميد بناء مستوطنات والتخلي عن الخطة تماما في النهاية تواصل إسرائيل بناء المستوطنات الجديدة، بما في ذلك مستوطنة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وإن استكمال بناء المستوطنة في جبل أبو غنيم سيجعل السكان العرب في القدس الشرقية محاطين بمستوطنات يهودية. وسيكون لذلك عواقب خطيرة من ناحية التكوين الديمغرافي للقدس الشرقية.

١٧ - أضاف قائلا إن القرار الذي اتخذته إسرائيل بتوسيع الحدود البلدية للقدس قد نوقش في مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وحث المجتمع الدولي إسرائيل على عدم تنفيذ ذلك القرار لأن تلك الخطة ستسهم في زيادة جديدة للسكان الإسرائيليين في المدينة، الذين يمثلون فعلا أغلبية سكان المدينة. ومن الجدير بالذكر أن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل ستوجد وضعا قد ينفجر في أي وقت ويودي بأرواح كثيرة بين السكان الفلسطينيين.

١٨ - أردف قائلا إن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة الأراضي وتقييد الوصول إلى الموارد المائية فضلا عن نسف المنازل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان، لن يحقق السلام في المنطقة بأي حال من الأحوال. وأعرب عن إدانة وفده الشديدة للسياسة الإسرائيلية المتمثلة في الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة. وقال إن وفده يذكِر إسرائيل بأنها ملزمة، بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب المعقودة سنة ١٩٤٩ وغيرها من

القرارات ذات الصلة، بضمان حقوق الإنسان الأساسية للناس الواقعين تحت احتلالها.

١٩ - استطرد قائلا إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة التي تحرم الأطفال من حقهم في الصحة وفي التعليم وفي حرية التعبير عن الرأي وفي العدل تتنافى مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. وإن أطفال المدارس لا يتمكنون في حالات كثيرة من حضور دروسهم لأنه يتعين عليهم أن يسيروا عبر المستوطنات الإسرائيلية التي لا يسمح سكانها للفلسطينيين بحق العبور. ومضى يقول إن شعب وحكومة بنغلاديش يشعران ببالغ القلق إزاء الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ويعربان عن تضامنهما التام مع إخوانهم الفلسطينيين العرب، ويرون أن المسألة الأساسية التي تواجه الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي هي كيفية استعادة كرامتهم الإنسانية وحقهم في ممتلكاتهم الشخصية وفي حرية اتخاذ القرارات. ودعا إسرائيل إلى أن تنهي فورا احتلالها لفلسطين ولغيرها من الأراضي العربية، وأن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة، وتسمح لها باستقصاء حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

٢٠ - أعرب عن تأييد وفده التام لتوصيات اللجنة الخاصة المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولسائر الأراضي العربية.

٢١ - **السيد با عيسى** (اليمن): قال إنه من المؤسف أن إسرائيل ما زالت ترفض السماح لأعضاء اللجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة لتقصي الحقائق على الطبيعة، والحصول على مزيد من المعلومات عن الأحوال المعيشية للناس الذين يعيشون تحت الاحتلال. وإنه لم يعد من الممكن إخفاء الحقائق والوضع الحقيقي؛ فالعالم كله يعرف مأساة ومحنة سكان الأراضي العربية المحتلة. وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال قد حاولت إخفاء وتشويه الحقائق فإن تقرير اللجنة الخاصة يشهد على تدهور الوضع في الأراضي المحتلة، على الرغم من المحادثات الجارية حول مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. وتواصل إسرائيل التوسع في بناء مستوطناتها غير المشروعة ومصادرة الأراضي والاستيلاء على الموارد المائية ونسف المنازل وتغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة ولا سيما القدس، وممارسة التعذيب والمعاقبة الجماعية. وهذه الأعمال غير مواتية على الإطلاق لبناء الثقة، ولا تعبر عن حُسن النية اللازم لتهيئة مناخ طبيعي للمفاوضات ولتحقيق السلم والاستقرار في نهاية المطاف.

٢٢ - استطرد قائلا إن إسرائيل تواصل ارتكاب أعمال غير مشروعة في الجولان السوري المحتل وسائر الأراضي العربية المحتلة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان ومحاولة تغيير الطابع الوطني للأراضي المحتلة وزرع الألغام ورفض السماح بلم شمل الأسر وسن قوانين قاسية ترمي إلى فرض السيطرة المطلقة على الرغم من التطورات الإيجابية الجارية في المجال الدولي. وتلجأ إسرائيل أيضا إلى تدابير مماثلة في الجنوب اللبناني. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقيات جنيف تنطبق انطباقا تاما على الأراضي العربية المحتلة، كما أكدت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. بيد أنه لعدم وجود تحليل موضوعي وتقييم للوضع الحقيقي يتعذر إزالة الأفكار الخاطئة وإحراز تقدم. وينبغي للدول كل على حدة وللمجتمع الدولي أن يتوليا المسؤولية عن ضمان تنفيذ القرارات التي اتُخذت، وينبغي لهما أن يمارسا الضغط على سلطات الاحتلال لإرغامها على الامتثال لأحكام الصكوك الدولية، وإلا أسفر ذلك حتما عن مزيد من الضحايا والمعاناة.

٢٣ - اختتم بيانه بالتشديد على ضرورة إصدار الوثائق في حينها حتى تتمكن الوفود من استعراضها والتعليق عليها.

٢٤ - **السيد داوسا** (كوبا): قال إن التضامن مع الشعب الفلسطيني وسائر العرب الذين يعيشون في أحوال مماثلة هو مسألة مبدأ بالنسبة إلى حكومة وشعب كوبا ويتخذ شكل التأييد غير المشروط لجميع حقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف. إن وفده يرى أن عمل اللجنة الخاصة ذو أهمية متزايدة لتحقيق هدفي إقرار السلم في الشرق الأوسط واحترام حقوق الشعب الفلسطيني. وأعرب عن أسف وفده لأن الحكومة الإسرائيلية ما زالت ترفض السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة، لأن ذلك الوضع يضر بلا شك بالعمل الذي تقوم به اللجنة. وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة قد زودت الجمعية العامة في هذه الدورة، كما فعلت في جميع السنوات السابقة، بأدلة عن انتهاكات أبسط حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ولسائر السكان العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما في ذلك السياسات الإسرائيلية المتعلقة بإنشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي وإغلاق حدود الأراضي المحتلة وسوء معاملة السجناء وإلغاء تصاريح الإقامة في القدس. واستطرد قائلا إن وفده يطالب مجددا بوقف هذه الانتهاكات وبالاحترام التام لجميع حقوق الشعب الفلسطيني.

٢٥ - قال إن كوبا، شأنها كشأن سائر المجتمع الدولي، تأمل في إيجاد حل للمشاكل القائمة في الشرق الأوسط، وإن هذا لن يتسنى دون إيجاد تسوية نهائية لقضية فلسطين، باعتبارها الدعامة الأساسية لهذا الحل. واستطرد قائلا إن أهم قضية في هذا الصدد هي تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أثناء الحرب، التي اعتُمدت في عام ١٩٤٩. وأردف قائلا إن مجلس الأمن قد أكد مرارا انطباق هذه الاتفاقية على الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس. ومضى يقول إن مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة عقد في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ للنظر في انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية. ولم يؤكد المشتركين في ذلك المؤتمر مجددا انطباق الاتفاقية فحسب بل كرروا أيضا الإعراب عن ضرورة الامتثال لجميع أحكامها في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٢٦ - استطرد قائلا إن مؤتمر مدريد للسلام المعقود في عام ١٩٩١ وتوقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ قد زادا الأمل في إقرار السلم في الشرق الأوسط. وإن توقيع مذكرة واي ريفر بعد ذلك قد أنعش تلك الآمال، وبدا حل قضية فلسطين للحظة أقرب مما كان في أي وقت مضى، لكن وضعت في طريق السلم عقبات لا حصر لها، مثل إقامة مستوطنات جديدة وانتهاك الوضع الدولي لمدينة القدس وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، أكدت مرة أخرى امتناع السلطات الإسرائيلية عن السير قدما في عملية إقرار السلم في الشرق الأوسط. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقّع ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي باراك مذكرة شرم الشيخ وزادا الأمل مرة أخرى في إحراز تقدم في عملية إقرار السلم. واستدرك قائلا إن وفده يشعر بالقلق لملاحظته أنه على الرغم من ذلك الاتفاق فإن الحكومة الإسرائيلية مستمرة في انتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة.

٢٧ - قال إن المجتمع الدولي يأمل في ألا تخيب إسرائيل آمال الشعب الفلسطيني وغيره من العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وإنه ينبغي للجنة الخاصة، في هذا الصدد، أن تستمر بلا شك في تنفيذ ولايتها إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين، ويتحقق الإعمال التام لحقوق الشعب الفلسطيني وغيره من العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وإلى أن يتحقق السلم في الشرق الأوسط يستطيع العرب ولا سيما الشعب الفلسطيني أن يعتمدوا على تأييد الشعب الكوبي التام.

٢٨ - **السيد لامدان** (إسرائيل): قال إن ولاية اللجنة الخاصة الأصلية، التي اعتُمدت في عام ١٩٦٨ بعد حرب الستة أيام التي دارت في عام ١٩٦٧، بسنة ونصف فقط، كانت وليدة زمانها. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل لم تكن هي البادئة في تلك الحرب؛ ولم تسع إلى الاستيلاء على أراض، ولم تستعمل القوة إلا دفاعا عن النفس. وبعد الحرب حاولت إسرائيل دون جدوى التوصل إلى اتفاقات سلم مع جيرانها العرب، بيد أن عملية السلم الراهنة لم تبدأ إلا بعد ذلك بربع قرن في مدريد في عام ١٩٩١.

٢٩ - أردف قائلا إن ولاية اللجنة الخاصة كانت منذ البداية منحازة ضد إسرائيل وأن جميع الدول العادلة صوتت ضدها أو امتنعت عن التصويت عليها. وفي الوقت الحاضر، كما كان الحال في الماضي، فإن عضوين من الأعضاء الثلاثة في اللجنة الخاصة من البلدان التي ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على الرغم من أن لإسرائيل علاقات كاملة مع نحو ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. استطرد قائلا إنه نظرا لأن مقترحي قرار عام ١٩٦٨ الأصلي لم يسعوا إلى الحوار بل إلى الحرب الدبلوماسية فقد امتنعت إسرائيل ببساطة عن التعاون مع اللجنة الخاصة.

٣٠ - أضاف قائلا إن اللجنة الخاصة اتخذت على الدوام، كما يتضح من تقاريرها، نهجا ضيق الأفق لا يعترف بأن عملية جدية لإقرار السلم تجري في الشرق الأوسط منذ ثمانية أعوام، وأن تقدما كبيرا قد أحرز من أجل حل نزاع إقليمي طويل الأمد. ولم يذكر أحدث تقرير على وجه الخصوص أن إسرائيل تقوم حاليا بعملية إعادة وزع في ٤٠ في المائة من الأراضي، أو أن ٩٨ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي يخضعون منذ ثلاث سنوات لسيطرة السلطة الفلسطينية، أو أن حدود الأراضي مفتوحة، أو أن ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل يوميا، أو أنه سيفتح في الأسبوع المقبل طريق يوفر المرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أنه قد أبرم مؤخرا مع الفلسطينيين اتفاق تجاري واتفاقات أخرى. ولم يقدم ذلك التقرير أيضا أي معلومات عن عمليات الإفراج الجارية عن السجناء الفلسطينيين الذين شاركوا في هجمات على مواطنين إسرائيليين أبرياء أو في الواقع عن أنه عندما اضطرت إسرائيل للأسف إلى أغلاق بوابات الأراضي في الماضي القريب كان السبب دائما هو هجمات إرهابية خطيرة صارخة على مدن كبرى، استمرت حتى بعد توقيع مذكرة نهر واي.

٣١ - أردف قائلا إن التقرير لم يذكر أن نسبة الأغلبية اليهودية في القدس ظلت كما هي تقريبا طوال القرنين الماضيين، وأن مرتفعات الجولان كانت بعد عام ١٩٤٨ معسكرا كبيرا يضم ١٣٠ ٠٠٠ جندي سوري وعددا كبيرا جدا من السكان الدروز الذين يعيشون على مقربة خطيرة من ألغام زرعها جيش بلدهم. والأهم من ذلك هو أن التقرير لم يذكر أن إسرائيل والفلسطينيين قد تعهدا في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ أن يحاولا الاتفاق على مبادئ تسوية دائمة للمشاكل القائمة خلال خمسة أشهر أو أن رئيس وزراء إسرائيل وعد بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان في الصيف التالي. وقد أصدرت المحكمة العليا مؤخرا قرارا بشأن طرق استجواب الأشخاص المشتبه في كونهم إرهابيين، وأن لجنة مجلس الوزراء لشؤون المستوطنات قررت إزالة المستوطنات غير المشروعة التي أنشئت بعد توقيع مذكرة نهر واي.

٣٢ - مضى يقول إنه يتضح مما سبق أن اللجنة الخاصة لا تحقق أي غرض مفيد، وأن تقاريرها لا تعزز قضية السلم بل تخوض في شؤون لا يمكن أن تعالج - ولن تعالج - إلا في مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع. واللجنة الخاصة في أفضل الأحوال لا داعي لها؛ وفي أسوأ الأحوال ضارة. وإن وجودها يسيء إلى المنظمة ويقوض مصدوقيتها في الشؤون

المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي. وينبغي حلها من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط.

٣٣ - **السيد الهاجري** (قطر): قال إن الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية تجاه السكان العرب قد تجعل الجميع يدركون الخطر الذي يمثله انتهاك إسرائيل لجميع قواعد القانون الدولي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات المجتمع الدولي. وقد أكد في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عقد مؤخرا أن أحكام الاتفاقية تنطبق انطباقا تاما على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأنه يجب احترامها بشكل لا يتزعزع.

٣٤ - أضاف قائلا إن قطر أيدت جميع الجهود الرامية إلى حل نزاع الشرق الأوسط منذ بداية عملية السلم، وأدانت جميع المحاولات الرامية إلى تقويض تلك العملية لكن الممارسات التي عرقلت عملية السلم استمرت للأسف حتى في ظل الحكومة الإسرائيلية الراهنة. وإن استمرار هذا الاتجاه قد يوقف عملية السلم تماما. وينبغي لإسرائيل أن تستمع لصوت المجتمع الدولي، وأن تكف عن انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، حسبما ورد في التقرير قيد النظر.

٣٥ - أردف قائلا إن الاتفاق الذي وقِّع في شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قد ولَّد آمالا جديدة. ومن المدهش في هذا الصدد أن يعرف من تقرير أذاعته وسائط الاتصال الجماهيري أنه قد سن قانون جديد في إسرائيل يعطي المستوطنين في الجولان العربي السوري امتيازات خاصة تتعلق بالعيش في تلك المنطقة وبناء مستوطنات جديدة فيها. ويجب على إسرائيل أن تضع نصب عينيها أن مواصلة بناء المستوطنات الجديدة قد يفرغ المفاوضات من أي مضمون ويدفع بعملية السلام إلى طريق مسدود.

٣٦ - **السيد فدايي فرد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الحقائق الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/54/325) تبين أن الدولة القائمة بالاحتلال لا تلتزم بما قطعته على نفسها من تعهدات، وتسعى أيضا على الدوام إلى توطيد احتلالها عن طريق إدخال تغييرات على التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة بخلق أمر واقع. واستطرد قائلا إن هذا جزء لا ينفصل عن حملة إسرائيل العامة الرامية إلى تهويد الأراضي المحتلة بتغيير وضعها القانوني وطابعها وتكوينها الديموغرافي. وإن السياسات غير المشروعة والممارسات اللاإنسانية لم توجه ضد سكان الأراضي المحتلة فحسب بل استخدمت أيضا لإدامة وضع أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في مخيمات اللاجئين في ظروف خطيرة.

٣٧ - أضاف قائلا إن الظروف المعيشية في الأراضي المحتلة تمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق أحكامها على جميع الأراضي المحتلة. بيد أن الدولة القائمة بالاحتلال تتجاهل تماما وعمدا لا قرارات الأمم المتحدة فحسب بل أيضا توافق آراء المجتمع الدولي. ولا بد من أن تقبل الدولة القائمة بالاحتلال انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة، وأن تنفذ أحكامها بصورة تامة. وينبغي للمجتمع الدولي من جانبه أن يواصل دراسة حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وإن الحل العادل والشامل لقضية فلسطين يكمن في إعمال جميع حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين والأشخاص النازحين إلى وطنهم، وممارستهم بحرية وبصورة كاملة لحقهم في تقرير المصير وتحرير جميع الأراضي المحتلة.

٣٨ - **السيد تقية** (تونس): قال إن وفده قد أحاط علما بتقرير اللجنة الخاصة (A/54/325)، الذي أثبت أن الدولة القائمة بالاحتلال مستمرة في ممارساتها، وأنها تنتهك بذلك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ولغيره من السكان العرب. وأردف قائلا إن تلك الممارسات تتنافى مع روح

ونص الصكوك الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في أثناء الحرب المعقودة سنة ١٩٤٩، وكذلك قرارات الأمم المتحدة. وإن التقرير يتضمن حقائق تثير الجزع عن السياسة الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والجولان العربي السوري، بما في ذلك مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتغيير وضع القدس الخ. وعلاوة على ذلك تواصل السلطات الإسرائيلية قمعها للمواطنين الفلسطينيين. وبين التقرير أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لها آثار خطيرة في حياة السكان الفلسطينيين والسوريين.

٣٩ - أعرب عن رغبة تونس في التعبير عن ارتياحها لتطبيق مذكرة شرم الشيخ والبدء في تنفيذ اتفاقات نهر واي. وأكد في هذا الصدد ضرورة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها. وإن التدابير المتخذة لبناء المستوطنات تتنافى مع مفهوم السلم. وأشار إلى أن عملية السلم تقوم على مبادئ مثل ''الأرض مقابل السلام'' واحترام الالتزامات الواردة في الاتفاقات. وأعرب عن أمله في نجاح المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس، وفي الإعمال التام لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حقه في إقامة دولته المستقلة. وأعرب عن أمل تونس في أن تستأنف المفاوضات على جميع المسارات، بما في ذلك المسارات التي توقفت فيها. وقال إنه يجب على إسرائيل عملا بقرارات الأمم المتحدة أن تنسحب بصورة تامة وبدون أي شرط من جنوب لبنان ومن الجولان العربي السوري.

٤٠ - **السيدة نصر** (المراقب عن فلسطين): تكلمت ممارسة لحق الرد، فأشارت إلى تعليقات معينة أدلى بها وفد إسرائيل وأيضا إلى النداءات التي وجهت لتقليص أعمال اللجنة الخاصة. وقالت إن اللجنة كلفت بالتحقيق في سياسات وممارسات إسرائيل إلى أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي. وليس هناك شك في أن الاحتلال مستمر، وأن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني تُنتهك انتهاكا جسيما، كما كان الحال في الماضي. ومن ثم يجب على اللجنة أن تواصل عملها. وقالت إن عملية السلام لم تُنه الاحتلال لسوء الحظ، ولم توقف سائر الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل. وأضافت قائلة إن تلك العملية تتطلب إجراء تغييرات بعيدة المدى لا في موقف المجتمع الدولي فحسب بل في موقف إسرائيل نفسها، بما في ذلك اعترافها بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وأيضا وقفها لجميع الأعمال الجارية لبناء المستوطنات. وبعبارة أخرى فإنه يجب على إسرائيل أن تغير موقفها من قواعد القانون الدولي، وحينئذ فقط سيصبح السلم في المنطقة حقيقة واقعة. وأعربت عن أسفها لأن إسرائيل قد زيفت الحقائق المتعلقة بالقدس. وقالت إنه من المعروف جيدا أن السياسة الإسرائيلية بشأن القدس تهدف منذ سنوات كثيرة إلى تغيير تكوينها الديمغرافي لصالح إسرائيل. وإن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس ، ما زالت تحت الاحتلال. وإن تأكيد إسرائيل أن أغلبية الفلسطينيين لا يعيشون تحت الاحتلال لا يتفق مع الواقع ويشهد على عزم إسرائيل إقامة نظام عنصري. وهذا غير مقبول على الإطلاق، ويجب إنهاء الاحتلال.

٤١ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن بيان ممثل إسرائيل هو محاولة أخرى لتزييف الحقائق لكي يلتبس الأمر على المنظمة. وإنه محاولة للطعن في العمل الذي أدته اللجنة الخاصة بإخلاص.

٤٢ - قال فيما يتعلق بالجولان السوري إن تكوينه الديمغرافي كان يعكس دائما تكوين سوريا ككل. وإن إسرائيل تزعم دائما أنه عندما وصل الإسرائيليون إلى فلسطين كانت غير مأهولة، وهذا ليس صحيحا. وبعد احتلال فلسطين تحاول إسرائيل إدامة احتلالها للأرض السورية. وإن العرب السوريين في الجولان لا يريدون أن يفقدوا هويتهم العربية، ويرفضون المحاولات الرامية إلى تحويلهم إلى إسرائيليين. وعلاوة على ذلك أشارت الحكومة

الإسرائيلية إلى الوجود العسكري السوري في الجولان لكن لسوريا الحق كل الحق في وزع قواتها في أراضيها على العكس من الاسرائليين الذين يوزعون قواتهم خارج أراضيهم. وقال إن الوثائق الموجودة في أرشيف الأمم المتحدة تبين أن إسرائيل ارتكبت مرارا أعمال عدوان على سوريا قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٤٣ - أردف قائلا إن سوريا فتحت الباب أمام عملية السلام في الشرق الأوسط واختارت السلام بوصفه استراتيجية. بيد أن إسرائيل تعرقل تلك العملية بما تنتهجه من سياسات في سوريا ولبنان. وإن التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد تتناقض مع الوضع الراهن في المنطقة، كما يتضح من التقارير الواردة في وسائط الاتصال الجماهيري. وعلاوة على ذلك فإن الأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الجنوب اللبناني تتزايد. ولن تتمكن إسرائيل بهذه الوسائل من بلوغ السلم الذي تنشده.

٤٤ - اختتم بيانه بقوله إن ممثل إسرائيل قال إن تقارير اللجنة الخاصة تنتقص من مصدوقية الأمم المتحدة. والواقع هو أن تدهور سلطة المنظمة لا يعزى إلى اللجنة الخاصة بل إلى من يحتلون أراضي غيرهم، وينتهكون حقوق الإنسان، وينتهجون سياسة القمع والإرهاب. إن سوريا على استعداد لاستئناف عملية السلام من النقطة التي تعرضت فيها للمماطلة، وإذا كانت إسرائيل تريد السلام فإنه ينبغي لها أن تحذو حذوها.

٤٥ - **السيد زكي** (مصر): أشار إلى الفترة التي اندلعت فيها حرب ١٩٦٧ فقال إن تصريحات إسرائيل غير دقيقة. والحقيقة هي أن إسرائيل خططت لتلك الحرب التي كان لها عدة أهداف. فيما يتعلق بمصر كان الهدف هو الحصول على الأرض من أجل السلام؛ وفيما يتعلق بسوريا كان الهدف هو السيطرة على منطقة عسكرية استراتيجية؛ وفيما يتعلق بالقدس الشرقية كان الهدف هو أن تحاول إسرائيل دفن قضية فلسطين نهائيا، وضم أراضيها التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني من قبل. وأعرب عن أسف مصر لأن إسرائيل قد أرغمتها على إثارة هذه المسألة، لكنها ستكرر هذه الشروح سنويا بغض النظر عن حالة عملية السلام.

٤٦ - **السيد نجم** (لبنان): قال إن وفده يثق تماما في اللجنة الخاصة ويؤيد استمرار عملها. وأعرب عن دهشته لأن ممثل نظام الاحتلا ل لم يعبأ بالتعليقات الناقدة التي وجهها المجتمع الدولي في الأمم المتحدة. وقال إن ذلك الممثل أكد أن إسرائيل لا تمارس القمع في غزة ولا الضفة الغربية ولا في القدس. والواقع هو أن هناك احتلالا حقيقيا تماما وجيشا يستولي على أراضي أُناس آخرين. وفيما يتعلق بالجنوب اللبناني تغيرت سياسة المحتلين هناك: فبدلا من وزع القوات المسلحة هناك فإنهم يقومون يوميا بعمليات تحليق وردت تفاصيلها في تقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). وهكذا ما زال لبنان محتلا، وهو سيكافح بنشاط إلى أن تعاد إليه جميع أراضيه.

٤٧ - **السيد لامدان** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن أعضاء معينين في اللجنة قد تجاهلوا في بياناتهم اشتراك إسرائيل حاليا مع بلدان أخرى في عملية إقرار السلم. وقال إنه لا يرغب في الدخول في مناقشة ذات طابع تاريخي لكنه يتذكر أنه، كما قال الممثل السوري نفسه، كان يوجد في مرتفعات الجولان في وقت ما ٠٠٠ ١٣٠ جندي سوري أسلحتهم مصوبة نحو إسرائيل. وينبغي ألا ننسى أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر هو الذي أعطى لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ مهلة مدتها ٢٤ ساعة لمغادرة شبه جزيرة سيناء.

٤٨ - أردف قائلا إنه يرى أن اللجنة الخاصة في طريقها إلى أن تصبح هيئة ولى زمانها بسبب الطبيعة المنحازة لولايتها. وإن مهمة اللجنة الخاصة ينبغي أن تتمثل في كفالة احترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني لكنها ما زالت معنية فقط بانتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، ولا تولي اهتماما بنهج السلطة الفلسطينية في احترام حقوق الإنسان. واستطرد قائلا إنه وفقا للمادة ١٩ من اتفاق القاهرة المبرم في عام ١٩٩٤ فإن السلطة الفلسطينية هي التي تتولى مسؤولية ضمان حقوق ٩٨ في المائة من الفلسطينيين. وإن منجزات السلطة الفلسطينية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان للأسف مشكوك فيها للغاية. ففي الأراضي الخاضعة لسيطرتها تجري اعتقالات تعسفية وإجراءات قضائية موجزة، ولا توجد تقريبا حرية تعبير عن الرأي. وفي السنوات الثلاث الماضية توفي عشرات من نزلاء السجون الفلسطينية أثناء استجوابهم. ولكي تظل اللجنة الخاصة وثيقة الصلة بالموضوع فإنه يجب عليها أن تهتم أيضا بحالات انتهاك حقوق الإنسان من جانب السلطة الفلسطينية.

٤٩ - أردف قائلا إن عمل اللجنة الخاصة قد أمسى خاليا من أي معنى حقيقي لأن مصير عملية السلام سيتقرر في الواقع في المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وانتهز هذه الفرصة لكي يحث الجمهورية العربية السورية ولبنان على الانضمام إلى تلك المفاوضات. وقال إن المشكلة التي تعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥ (١٩٦٨) قائمة فقط لأن الجانب اللبناني لا يرد أن يجلس إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل. وبقدر ما يتعلق الأمر بـ ''ثقافة السلم'' فإنه ليس لسلطات الدول العربية ولا للسلطة الفلسطينية أي حق في التحدث عن السلم حول مائدة المفاوضات في نفس الوقت الذي يشنون فيه حربا دبلوماسية على إسرائيل على عدة مستويات، بما في ذلك في اللجنة الخاصة وفي لجان أخرى تابعة للجمعية العامة.

٥٠ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن وفده لا يستطيع أن يغير نهجه في سياق عمل اللجنة الخاصة ما دامت إسرائيل تواصل ارتكاب نفس الجرائم والانتهاكات على الرغم من عملية السلم الجارية. وإن الحقائق المعددة في تقرير اللجنة الخاصة تصور ذلك بوضوح تام. فليست اللجنة الخاصة وحدها التي تورد تقارير عما تمارسه إسرائيل من عمليات قمع قاسية للعرب بل أيضا وسائط الاتصال الجماهيري في جميع أنحاء العالم. وقد وقع خطأ في الترجمة الشفوية لبيان ممثل الجمهورية العربية السورية أدى إلى سوء فهم، يتمثل في الإشارة إلى ١٣٠ ٠٠٠ مدني وليس إلى ١٣٠ ٠٠٠ جندي. ويبدو أنه بدلا من أن يقتصر ممثل إسرائيل على ذكر الحقائق فإنه يحاول استخدام ذلك الخطأ لخدمة مصالحه. ومن المعروف جيدا أنه لولا الأعمال التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في الأراضي العربية، بما في ذلك فلسطين، لما اضطرت الجمهورية العربية السورية إلى استخدام القوات بدورها.

٥١ - أضاف قائلا إن اللجنة الخاصة قد أخذت في اعتبارها كل الحقائق والظروف المتعلقة بالتطور الراهن للأحداث. بيد أن أهم ظرف ما زال دون تغير وهو الاحتلال الإسرائيلي المستمر. ترى هل كان متوقعا أن تعلن اللجنة الخاصة أن الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان قد توقفا؟ من الواضح أنه في تلك الحالة فقط كان ممثل إسرائيل سيوافق على استنتاجات اللجنة الخاصة، ويدعو إلى استمرار ولايتها. وأكد مرة أخرى أن إسرائيل هي الطرف الذي بدأ عملية السلام، وأن هذا معروف جيدا للمجتمع الدولي كله. وقال إن بلده يتوقع من الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تمتثل تماما لجميع الالتزامات التي أخذتها إسرائيل على عاتقها في سياق المفاوضات السابقة. واستدرك قائلا إن الحكومة

الإسرائيلية تعرقل تطور عملية السلام بفرض شروط مسبقة. وإن الجمهورية العربية السورية تؤكد مرة أخرى أن مفهوم ''ثقافة السلم'' يتنافى مع استمرار إسرائيل في الاحتلال والعدوان وانتهاكات حقوق الإنسان. وإنه لن يقوم سلام في الشرق الأوسط ما لم تنسحب إسرائيل من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين والجنوب اللبناني، لأن السلم في ظل الاحتلال مستحيل.

٥٢ - **السيد نجم** (لبنان): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إنه يجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها، وأن تنسحب من الجنوب اللبناني دون أي شروط مسبقة. وأضاف قائلا إنه على الرغم من بيانات إسرائيل المؤيدة للسلام فإن إسرائيل تواصل القيام بعمليات عسكرية ضد لبنان، بما في ذلك عمليات القصف الجوي والبحري. وأشار إلى قوة إسرائيل العسكرية فقال إن القوة لا تضمن النصر أو بلوغ السلم بشروط مواتية. وإن الاحترام التام لقرارات مجلس الأمن التي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي هو فقط الذي يمكن أن يضمن قيام سلم حقيقي في الشرق الأوسط.

٥٣ - **السيد لامدان** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إنه من غير المناسب مواصلة هذه المناقشة.

٥٤ - **الرئيس:** قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ٨٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥